عقد التوأمة

JO 21 ENI ST 01 22

تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن من حيث تجميع وتحليل وإعداد التقارير الخاصة بالبيانات الإحصائية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والأوروبية

تقرير المهمة

عن

المعيار 1

خارطة طريق لوضع نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن من خلال تنفيذ مشاريع تجريبية بشأن سجلات إحصاءات الأعمال وتعزيز الإحصاءات السكانية

النشاط 1.3.2

أفضل الممارسات لإدماج البيانات الإدارية في عملية الإنتاج الإحصائي

تم تنفيذ المهمة من قبل:

السيدة كايا روتسالاينن، الإحصاءات الفنلندية

السيدة ميلدا شليكوتي - شيشتوكيبني، إحصاءات ليتوانيا

السيد ستيفان ديتريش، المكتب الإحصائي الفيدرالي في ألمانيا

عمان، الأردن

16 – 19 يناير 2023

النسخة: المسودة 1.1

دائرة الإحصاءات العامة
Department of Statistics
STATISTICS DENMARK
DESTATIS Statistisches Bundesamt
Istat
STATISTICS LITHUANIA STATE DATA AGENCY
Statistics Finland

الأسماء، العناوين، والبريد الإلكتروني للمؤلفين

السيدة كايا روتسالاينن
مستشار أول للإحصاءات الاجتماعية والسكانية
الإحصاءات الفنلندية
00022 الإحصاءات الفنلندية
فنلندا
الهاتف: +358 29 551 3599
البريد الإلكتروني: Kaija.Ruotsalainen@stat.fi

السيدة ميلدا شليكوتي – شيشتوكيييني
مستشار، قسم الإحصاءات السكانية
الإحصاءات اللتوانية
Gedimino av. 29, Vilnius
لتوانيا
الهاتف: +370 685 09 413
البريد الإلكتروني: milda.slickute@stat.gov.lt

السيد ستيفان ديتريش
رئيس قسم التعداد
المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني
Gustav-Stresemann-Ring 11
65819 Wiesbaden
ألمانيا
الهاتف: +49 611 75 2237
البريد الإلكتروني: stefan.dittrich@destatis.de

جدول المحتويات

الموجز التنفيذي..... 5
1.الملاحظات العامة..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
2. التقييم والنتائج 6
3. الاستنتاجات والتوصيات ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
الملحق 1: الإطار المرجعي..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
الملحق 2: برنامج المهمة ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
الملحق 3: الأشخاص الذين تم الالتقاء بهم..... 17

قائمة الاختصارات

- BC – Beneficiary Country
الدولة المستفيدة
- CoP – General Population and Housing Census 2015
التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015
- DoS – Department of Statistics
دائرة الإحصاءات العامة
- HEIS – Household Expenditure and Income Survey
مسح دخل ونفقات الأسرة
- MS – Member State
الدولة العضو
- PL – Project Leader
قائد المشروع
- RTA – Resident Twinning Advisor
مستشار التوأمة المقيم
- STE – Short-term Expert
الخبير (لفترة قصيرة)

الموجز التنفيذي

تقوم دائرة الإحصاءات العامة حاليًا بالتحقيق في إمكانيات استخدام مصادر البيانات الإدارية لتعداد عام 2025. حتى الآن تواصلت دائرة الإحصاءات العامة مع ستة من مصادر البيانات الإدارية وتلقت بيانات من اثنين منهم، وستتاح بيانات المصادر الإدارية الأخرى في مرحلة لاحقة.

تحتوي بيانات مصادر البيانات الإدارية الستة هذه بالتأكيد على الكثير من المعلومات التي يمكن أن تساعد في تخفيض التكاليف وتحسين جودة النتائج في المستقبل، ولكن يجب جمع بيانات تعداد عام 2025 باستخدام جمع ميداني كامل. ومع ذلك، ينبغي استخدام البيانات المستمدة من السجلات، وخاصة من سجل الأحوال المدنية، في عمليات التحقق من الجودة و/أو الملء المسبق. حتى لو لم يحن الوقت بعد للاستخدام الكامل للسجلات في تعداد السكان لعام 2025، فلا ينبغي إضاعة فرصة تقييم جودة السجلات.

أوجه القصور الرئيسية في مصادر البيانات الإدارية المتاحة:

- زيادة الشمول(over-coverage) للسكان الأردنيين لعدم وجود بيانات عن الأردنيين الذين غادروا الدولة
- نقص الشمول(under-coverage) للسكان غير الأردنيين، حيث لا يمكن الكشف عن الأجانب الذين يعيشون بصفة دائمة في الأردن من مصادر البيانات الإدارية المتاحة
- عنوان مكان الإقامة غير متاح من مصادر البيانات الإدارية، إلا أنه يمكن إنشاؤه باستخدام مصادر بيانات مختلفة، ولكن يلزم إجراء تحليل عميق، لكن يتطلب الأمر الكثير من الوقت
- وما إلى ذلك.

يمكن الحد من زيادة ونقص الشمول (under-coverage، over-coverage) بشكل كبير إذا كانت البيانات من إدارة الإقامة والحدود متاحة، لكن دائرة الإحصاءات العامة ليس لديها حاليًا إمكانية الحصول عليها، رغم ذلك ينبغي أيضاً تحليل البيانات المجمعة المستمدة من إدارة الإقامة والحدود، من أجل تقييم حجم وأهمية زيادة ونقص الشمول.

ويوصي الخبراء بمواصلة تفحص مصادر البيانات المحتملة، وهذا يعني أنه يتعين القيام بالمهام التالية:

- يجب إعداد قائمة كاملة بمصادر البيانات المحتملة، بما في ذلك:
  - وصف السجل بما في ذلك المالك والغرض من السجل
  - قائمة المتغيرات
  - عدد المرات التي يتم فيها إجراء التحديثات وما هيئة هذه التحديثات
  - جوانب الجودة (مثل دوافع دائرة الإحصاءات العامة للقيام بعمليات التحديث والتحليل)
- ينبغي تلقي بيانات من إدارة الحدود والإقامة بشأن مراقبة الحدود على مستوى تجميعي، واستناداً إلى ذلك، ينبغي تقييم إمكانية زيادة الشمول ونقصل الشمول. ومع ذلك، من أجل الحصول على العدد الصحيح من المقيمين في الأردن في وقت معين، هناك حاجة إلى بيانات على المستوى الفردي/الشخصي
- ينبغي إنشاء إطار نظري للتحقق من جودة السجلات
- ينبغي مواصلة التعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة فيما يتعلق بمعرفة المعلومات المتاحة من خلال تطبيق SANAD، ثم بناء عملية لاحقة لاستخراج البيانات من تطبيق SANAD

ويمكن تحديد هدف طويل الأجل يتمثل في إجراء تعداد سكاني قائم تماماً على السجلات في عام 2035، يهدف عن قصد إلى زيادة استخدام بيانات السجلات، مثلاً فيما يتعلق بالإحصاءات السنوية وبالتقييمات المستمرة لجودة بيانات السجلات، حيث أنه إذا تم إنشاء نموذج إنتاج إحصائي قائم على السجلات يجعل من الممكن إنتاج بيانات التعداد أيضًا سنويًا، وليس كل عشر سنوات فقط.

1. الملاحظات العامة

تم إعداد هذا التقرير في إطار مشروع التوأمة بعنوان "تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية من حيث تجميع وتحليل وإعداد التقارير الخاصة بالبيانات الإحصائية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والأوروبية "، وتم تنفيذ النشاط 1.3.2 المتعلق بالإحصاءات السكانية ضمن المعيار1.

والغرض من هذا النشاط هو ما يلي:

- منهجية لتوحيد مصطلحات مصادر البيانات الإدارية في دائرة الإحصاءات العامة ومع مالكي البيانات الإدارية
- تفحص جودة البيانات الإدارية التي تتلقاها دائرة الإحصاءات العامة
- عملية وأساليب تعزيز السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية فيما بين مقدمي البيانات

- مذكرات تفاهم مع مالكي البيانات الإدارية
- ما هي أهم الجوانب التي ينبغي إدراجها في استمارة تعداد السكان؟
- الصياغة الأولية للبيانات الإدارية المتاحة لتعداد السكان
- كيفية تنظيم وإنشاء قواعد بيانات تستند إلى السجلات (مكان الإقامة وكيفية تحديد مكانه)، وبيانات التعليم... إلخ.

ويود الخبراء أن يعربوا عن خالص شكرهم لجميع المسؤولين والأفراد الذين اجتمعوا على الدعم والمعلومات القيمة التي تلقوها أثناء تواجدهم في الأردن، مما سهل عملهم إلى حد كبير. والآراء والملاحظات الواردة في هذا التقرير هي آراء الخبراء ولا تتفق بالضرورة مع توجهات الاتحاد الأوروبي أو الإحصاءات اللتوانية/الإحصاءات الفنلندية/ الإحصاءات الألمانية.

2. التقييم والنتائج

الوضع الحالي في الأردن

بدأت مهمة التوأمة بعرض قدمه قسم البيانات الإدارية في دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، من أجل إجراء تعداد للسكان والمنشآت بواسطة قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة باستخدام السجلات الموجودة.

حتى الآن، تواصلت دائرة الإحصاءات العامة مع ستة من مالكي البيانات الإدارية، وقد أتاحت دائرة الأحوال المدنية والجوازات ووزارة الصحة (إدارة التأمين الصحي) إمكانية الاطلاع على بياناتهما. تم التواصل مع مؤسسة الضمان الاجتماعي وبدأت عملية الربط الإلكتروني ولكن بسبب حدوث خلط بالأمر؛ البيانات المزودة من قبل مؤسسة الضمان الاجتماعي لدائرة الإحصاءات العامة لم تكن على المستوى الفردي ولكن على المستوى المؤسسي، وسيتم تصحيح الخطأ في المستقبل القريب وينبغي إرسال البيانات على المستوى الفردي إلى دائرة الإحصاءات العامة للبدء في تحليل تغطية البيانات ودقتها. ولم تنته المفاوضات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التعليم ودائرة قاضي القضاة.

وفي بعض الحالات تفرض رسوم صغيرة إذا لم يتم الالتزام بهذا الإجراء، حيث أن الفجوة الزمنية حتى يتم التسجيل قد تستمر أحياناً لفترة أطول، ولكن ليس أكثر من سنة واحدة لأن عدم الوفاء بواجب التسجيل قد يؤدي إلى عقوبة قضائية عندما لا تنتهي في هذه الفترة. وعلى الرغم من ذلك، إذا لم يتم التسجيل مباشرة بعد الولادة، فمن المحتمل أن تكون تغطية الأردنيين في السجل عالية حيث يتم الحصول على رقم الهوية الشخصية بعد التسجيل. هذا الرقم مطلوب لأغراض إدارية عديدة من قبل المواطنين الأردنيين.

من ناحية أخرى، لا يتم الإبلاغ عن الوفيات بانتظام في السجل المدني وكذلك معلومات عن الأشخاص الذين يغادرون الأردن - بغض النظر عن مدة البقاء في الخارج. ولم تجر دائرة الإحصاءات العامة حتى الآن أي تحليل لهذه الجوانب الهامة من التغطية السكانية نظراً لعدم توافر بيانات كافية. لذلك، يجب افتراض أن هناك مبالغة كبيرة في تقدير عدد السكان الأردنيين الحاليين باستخدام السجلات المدنية.

وعلاوة على ذلك، فإن تغيير العنوان أو الأردنيين داخل الأردن لا يتم الإبلاغ عنه بالضرورة في السجل المدني. وبالتالي، قد يبقى العنوان الشخصي للأشخاص في السجل المدني دون تغيير بعد التسجيل الأولي على عنوان والديهم. وتغطي المتغيرات التي يغطيها السجل المدني جميع المتغيرات التي تستخدم عادة في السجلات المدنية مثل الاسم وتاريخ الميلاد والجنس وما إلى ذلك على الرغم من مكان الإقامة الحالي.

يمكن أن تتمثل إحدى الأفكار لتحديد الأشخاص الذين غادروا الأردن في استخدام بيانات إدارة الإقامة والحدود؛ هذه البيانات غير متوفرة حتى الآن، حتى على المستوى التجميعي، ومن غير الواضح ما إذا كان من الممكن تحديد أن الأردنيين الذين يعيشون في الخارج يتوافقون مع مبادئ إرشادات الأمم المتحدة بشأن التعداد السكاني (12 شهرا أو أكثر).

لتغطية جميع شرائح السكان في الأردن عن طريق السجلات، يجب النظر في الأجانب في الأردن. في السجلات المدنية، لا يتم تسجيل الأجانب إلا إذا ولدوا في الأردن ولديهم أب أردني. وكسجل محتمل لتغطية السكان الأجانب في الأردن يجب أن يتم النظر في بيانات إدارة الإقامة والحدود، ولكن كما ذكر سابقاً، لم يكن من الممكن الوصول إلى هذه البيانات نظرياً أو عملياً حتى الآن. وفي حالة الوصول إلى هذه البيانات، يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه يتم استخدام أرقام تعريفية مختلفة في سجل إدارة الإقامة والحدود والسجل المدني.

ولتصحيح المبالغة في تقدير عدد سكان الأردن، يمكن النظر في نهج علامات الحياة باستخدام سجلات أخرى قد يكون الأشخاص يتفاعلون معها باستمرار أو بشكل منتظم؛ ولذلك أجرت دائرة الإحصاءات العامة أول بحث عن بيانات الضمان الاجتماعي.

يجب أن تكون بيانات التأمين العام متاحة، وستغطى هذه البيانات جميع الأشخاص العاملين في الإدارة العامة (يمكن تأمين الأشخاص في القطاع الخاص عن طريق التأمين العام)، ولا يغطي التأمين العام المتقاعدين وأفراد الجيش. هناك حاجة إلى مزيد من البحث إذا كان نهج علامات الحياة يمكن أن يغطي أيضاً النقص الحالي في البيانات حول الأجانب الذين يعيشون في الأردن.

ولإنشاء سجل عناوين لتقسيم إقليمي للبيانات التي قد تكون متاحة على الصعيد الوطني، توضع الاعتبارات الأولى بشأن استخدام بيانات المصرف المركزي المتعلقة بالزبائن، ولا توجد حتى الآن معلومات عن التغطية والمتغيرات المحتملة لمصدر البيانات هذا، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى البيانات لإجراء مزيد من التحليل. ويمكن أن يكون مصدر البيانات الثاني لنفس الغرض هو بيانات شركة الكهرباء الوطنية التى ينبغى أن تغطي جميع عقود الكهرباء وعدادات الكهرباء وبالتالي جميع المساكن والمنازل تقريباً في الأردن. أما بالنسبة للبنك المركزي، فلم يتسن حتى الآن الحصول على أي معلومات عن التغطية أو المتغيرات أو الوصول إلى البيانات.

وتتولى دائرة قاضي القضاة تسجيل حالات الزواج(وقد تواصلت دائرة الإحصاءات العامة مع أصحاب البيانات وتتوقع الحصول عليها، وجودة هذه البيانات غير معروفة حالياً ويجب التحقق منها) تقوم دائرة قاضى القضاة بجمع البيانات من خلال عدد من المكاتب الإقليمية، وينبغى على بعضها (خاصة في المدن الكبرى) تقديم البيانات إلى دائرة قاضي القضاة مع تغطية كاملة وفي الوقت المناسب، ولكن قد توجد أيضاً مكاتب

إقليمية أخرى (لا سيما في المناطق الريفية النائية) لا تزال تجمع البيانات إلا على النماذج الورقية وقد يحدث أن هذه البيانات لا تصل أبداً إلى قاعدة بيانات دائرة قاضي القضاة.

وينبغي أيضاً الإبلاغ في السجل المدني عن حالات الزواج من أجل الحصول على دفتر العائلة، وهو وثيقة هامة جداً في الأردن، وبالتالي ينبغي أن تكون وثيقة موثوقة تماماً. كل عائلة لديها دفتر العائلة الخاص بها، حيث يمكن بكل سهولة من خلاله توضيح العلاقات بين الأطفال والآباء. ومع ذلك، تواجه هذه المعلومات مشكلة: لا يمكن أن يُحدد من دفتر العائلة ما إذا كان جميع أفراد الأسرة يعيشون معاً أم لا؛ هذا مهم بشكل خاص للأبناء البالغين الذين ينتقلون للعيش بشكل منفصل ولكن لا يزالون مسجلين في عنوان الوالدين. كما أن الأردنيين وحدهم هم الذين تشملهم هذه السجلات ولا يمكن تشكيل أسر للمجموعات الأجنبية في الأردن من أي مصدر بيانات إدارية. ومن المهم في الوقت الراهن تقييم مدى تغطية البيانات المتعلقة بالحالة الزوجية والأسر ومدى توافرها في الوقت المناسب من بيانات دائرة قاضي القضاة ومن دفتر العائلة والتحقق من جودتها.

وفي وقت لاحق خلال المهمة، تم إبلاغ الخبراء عن تطبيقSANAD ، الذي يحتوي على الهوية الرقمية للأفراد في الأردن. وتدير هذا التطبيق وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وهو يحتوي على معلومات عن السجلات الشخصية في بطاقات الهوية الوطنية، ودفتر العائلة، وشهادة الميلاد، والممتلكات والعقارات، والتعليم، التأمين الصحي والضمان الاجتماعي وما إلى ذلك. وهذا يعني من الناحية العملية أن العديد من المعلومات المفيدة للإحصاءات قد جمعت بالفعل في هذه الخدمة الرقمية. وينبغي أن تحقق دائرة الإحصاءات العامة في محتوى البيانات وتغطيتها في تطبيق SANAD وأن تحاول العمل على تعزيز توافر البيانات لمكتب الإحصاءات.

تجارب الدول الأعضاء الأوروبية

<u>فنلندا</u>

وبعد أن عرضت دائرة الإحصاءات العامة الحالة الراهنة لإمكانيات استخدام مصادر البيانات الإدارية، عرض خبراء الدول الأعضاء الأوروبية خبراتهم بشأن هذا الموضوع. وتحدثت السيدة روتسالاينن من هيئة الإحصاء الفنلندية عن تاريخ نشأة السجلات الإدارية والسجلات الأساسية من وجهة نظر إحصائية، كما تم عرض عملية تحديث نظام المعلومات السكانية في فنلندا. نظام المعلومات السكانية الفنلندي هو سجل وطني محوسب يحتوي على معلومات أساسية عن المواطنين الفنلنديين والمواطنين الأجانب المقيمين في فنلندا على أساس دائم أو مؤقت. كما يتم تسجيل معلومات حول المباني ومشاريع البناء والمساكن والعقارات.

تستخدم المعلومات الموجودة في النظام في جميع خدمات المعلومات والإدارة في المجتمع الفنلندي، بما في ذلك الإدارة العامة والانتخابات والضرائب والإدارة القضائية، البحوث والإحصاءات؛ حيث يمكن للشركات والمؤسسات الخاصة الأخرى أيضاً الوصول إلى هذه المعلومات. وتُسجل المعلومات الأساسية المتعلقة بتحديد الأشخاص والمباني في نظام المعلومات السكانية.

ومنذ عام 1970، ازداد استخدام بيانات السجلات في الإنتاج الإحصائي، بهدف إجراء تعداد سكاني قائم تماماً على السجلات. وأخيراً، في عام 1990، أجري بالفعل التعداد السكاني بالكامل على أساس بيانات السجل. كانت فنلندا ثاني دولة بعد الدنمارك تقوم بتعداد السكان والمساكن باستخدام البيانات التي تم جمعها فقط من السجلات والسجلات الإدارية.

<u>ليتوانيا</u>

وعرضت تجربة ليتوانيا في الانتقال من التعداد التقليدي في عام 2001 إلى التعداد المركب في عام 2011، ومن ثم إلى التعداد القائم على السجلات بالكامل في عام 2021. تلقت الإحصاءات الليتوانية أول بيانات إدارية (التأمين الاجتماعي) في عام 2004، ثم تبعتها أيضاً مصادر أخرى للبيانات الإدارية. في الوقت الراهن، يمكن للإحصاءات الليتوانية الاطلاع على 182سجل إداري أو قاعدة بيانات لنظام معلومات الدولة، ويستخدم 19 منها لإنتاج أرقام التعداد. جرى وصف إنشاء النظام القانوني المناسب مما يسهل الوصول إلى البيانات الإدارية. نوقشت جوانب جودة مصادر البيانات الإدارية وكذلك الإحصاءات المستندة إلى مصادر البيانات الإدارية، وتم وصف وضع السجل الإحصائي للسكان الذي يجري إعداده حالياً. من المفترض أن يكون السجل السكاني الإحصائي في المستقبل مصدر البيانات الرئيسي للتعداد وكذلك لبقية الإحصاءات السكانية، وأشير أيضاً إلى التحديات الرئيسية التي تواجهها الإحصاءات الليتوانية:

- تحديد المقيمين المعتادين: من يعيش بالفعل في الدولة وعكس ذلك، وهناك الكثير من الأشخاص الذين يغادرون الدولة دون إبلاغ السلطات، ويقدر زيادة الشمول في سجل السكان بنسبة 8.5٪، ولكن أيضاً بالنسبة لفئات عمرية معينة، فإن زيادة الشمول تقترب من 20٪. هذه مشكلة كبيرة تتطلب الكثير من الاهتمام.
- حيث يجب تحديد مكان الإقامة الفعلي: غالباً ما يكون مكان الإقامة المعلن غير مكتمل (عدد العناوين غير المكتملة حوالي 20٪) وهناك أيضاً الكثير من الحوافز (مثل إمكانية حضور روضة أطفال أو مدرسة معينة، وتخفيض الضرائب ، وما إلى ذلك) للإعلان عن مكان الإقامة في عنوان معين بدلاً من العنوان الفعلي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء الأسر والعائلات، وكذلك لضمان جودة الأرقام السكانية عن طريق التقسيم الإقليمي المفصل وما إلى ذلك.

<u>ألمانيا</u>

أوضح السيد ديتريش تطور التعداد السكاني في ألمانيا حتى الآن مع التركيز على النموذج الحالي. تم إجراء آخر تعداد تقليدي لألمانيا في عام 1987؛ حيث واجه هذا التعداد احتجاجًا كبيرًا بين السكان لذلك تم اختبار طرق أخرى لإجراء التعداد.

تم تخطى التعداد السكاني في عام 2000 من أجل إجراء اختبار كبير لمقارنة نتائج البيانات التى تم جمعها تقليديًا من خلال العمل الميداني مع بيانات السجلات. كان تعداد عام 2011 نتيجة لاختبار عام 2000 الذي تم إجراؤه كتعداد مركب.

يغطى سجل السكان الألماني من حيث المبدأ جميع أجزاء السكان - المواطنون الألمان والأجانب الذين يقيمون في ألمانيا لفترة أطول من ثلاثة أشهر.

قد لا يقوم الألمان، وكذلك المواطنون الأجانب الذين يغادرون ألمانيا في بعض الأحيان بإبلاغ الجهات المسؤولة عن السجلات السكانية عن مغادرة الدولة، وبالتالي فإن استخدام سجل السكان سيؤدي فقط إلى المبالغة الكبيرة في تقدير عدد السكان في ألمانيا.

علاوة على ذلك، قد لا يتم تسجيل الأشخاص دائمًا في مكان إقامتهم الحالي، لذلك يتم إجراء التعداد في ألمانيا باستخدام بيانات السجل السكاني مع التعديل من خلال نتائج مسح العينة بنسبة 10٪ على الأسر. يمكن افتراض عدد أعلى من المتوسط من أخطاء السجل للمنشآت السكنية وأماكن المعيشة الجماعية بسبب التغيير المتكرر نسبيًا للمقيمين وعدم كفاية الإبلاغ. (لهذا السبب سيتم إجراء مسح كامل في هذه المناطق الخاصة).

والهدف الثاني لهذه المسوح هو جمع بيانات عن التعليم والعمالة نظراً لعدم وجود سجلات كاملة؛ نظرًا لعدم وجود سجل إداري موحد للتسجيل الكامل للمباني والمساكن في ألمانيا، في تعداد 2022، يتعين على جميع المالكين والإداريين وغيرهم من الأشخاص الذين يحق لهم إدارة المباني والمساكن واستخدامها للاستجابة - بشكل أساسي عبر الإنترنت - على المكاتب الإحصائية.

لاختيار العينة على الأسر وكذلك لدمج بيانات المصادر المختلفة، تم إنشاء سجل العناوين قبل إجراء التعداد باستخدام سجلات إدارية مختلفة. وبدأ المكتب الإحصائي في ألمانيا، لأغراض التعداد في المستقبل، في وضع نموذج لتعداد كامل قائم على السجلات.

وفي مناقشة أخرى جرت بين دائرة الإحصاءات العامة والخبراء الثلاثة، نوقشت المعايير الدولية للمنهجية.

وأشار الخبراء إلى أن دليل الأمم المتحدة بشأن التعداد وكذلك توصيات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن التعداد الحالي يمكن اعتبارهما أساساً منهجياً. ومع ذلك، يتعين اعتبار هذه الوثائق مبادئ توجيهية فقط؛ ويتعين على المكتب الإحصائي الوطني أن يحلل الخصائص الوطنية للسجلات وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لتغطية التوصيات قدر الإمكان.

وبالنسبة لألمانيا، تم شرح مثال استخدام السجل السكاني حيث يبدأ التسجيل عند البقاء لمدة ثلاثة أشهر على الأقل في ألمانيا. وهذا الأساس القانوني للسجلات لا يتطابق تماما مع فترة الأشهر 12 لمعايير "مكان الإقامة" المعتادة الواردة في توصيات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

ولجعل نتائج هذه النهج شفافة قدر الإمكان، ينبغي أن يقوم المكتب الإحصائي الوطني بإجراء تحليل عميق وتقارير مفصلة. والأهم من ذلك في آراء الخبراء هو أنه لا توجد مجموعات من القاعدة السكانية يتم تجاوزها أو التقليل من شأنها من خلال نموذج التعداد الذي سيتم وضعه في الممارسة العملية في الأردن. وفيما يتعلق باستبيان الجوانب التي ينبغي إدراجها في استمارة تعداد السكان، تتضمن توصيات الأمم المتحدة قائمة بالمواضيع التي ستشملها التعدادات ووصفا لها.

تم إرسال رابط إلكتروني لمسوح الأسر باللغة العربية في ألمانيا إلى دائرة الإحصاءات العامة كمثال:

(https://form.prodzen.de/idev?lang=ar&aktion=create_session&kennung=213915201862&passwort=pzea499y229c#/JnCUyg/form/3/1).

وفيما يتعلق بالسجلات التي استعرضتها دائرة الإحصاءات العامة، قدم الخبراء نهجاً أولياً لتقييم جوانب الجودة. بالنسبة لكل سجل، ينبغي أن يشمل تقييم الجودة بانتظام الجوانب التالية:

- وصف السجل بما في ذلك المالك والغرض من السجل
- قائمة بالمتغيرات المتاحة (حتى في حالة عدم توافرها بعد)
- عدد المرات التي يتم فيها إجراء التحديثات وما هيئة هذه التحديثات
- جوانب الجودة (مثل دوافع دائرة الإحصاءات العامة للقيام بعمليات التحديث والتحليل)
- مقارنة مع البيانات الإحصائية الأخرى
- تقدير زيادة أو نقص الشمول (over-coverage \ under-coverage) فيما يتعلق بأهداف التعداد مع مراعاة توصيات الأمم المتحدة

وقدم الخبراء أمثلة على أن إمكانيات تعزيز السجلات الإدارية لأغراض إحصائية تعتمد إلى حد كبير على الدعم السياسي لأن للسجلات أغراضاً خاصة بها لا تتفق في معظمها مع الأهداف الإحصائية. وفي هذه الحالة، ينبغي النظر في تركيز إدارة الجهات المعنية النظامية على المصلحة المشتركة مع الوزارات أو السلطات الوطنية الأخرى. على سبيل المثال، هناك حاجة إلى بيانات دقيقة عن العناوين من قبل السلطات الأمنية وكذلك خدمات الإسعاف والإطفاء. يمكن أن يساعد العمل على مذكرات التفاهم المشتركة في إقناع مالكي البيانات بالتركيز على تحديث السجلات بشكل أكثر تكرارًا ودقة. وأظهرت هذه العملية نتائج إيجابية في بلدان أخرى على المدى الطويل فقط.

3. الاستنتاجات والتوصيات

استناداً إلى المعلومات الواردة، قامت دائرة الإحصاءات العامة بالتحقيق في مصادر البيانات الرئيسية المتعلقة بالتعداد القائم على السجلات. يوصي الخبراء بمواصلة تفحص مصادر البيانات المحتملة، وهذا يعني أنه يجب إعداد قائمة كاملة بمصادر البيانات المحتملة، بما في ذلك:

- وصف السجل بما في ذلك المالك والغرض من السجل

- قائمة بالمتغيرات
- عدد المرات التي يتم فيها إجراء التحديثات وما هيئة هذه التحديثات
- جوانب الجودة (مثل دوافع دائرة الإحصاءات العامة للقيام بعمليات التحديث والتحليل)

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء إطار نظري للتحقق من جودة السجلات؛ من المهم للغاية التحقق من جودة السجلات بشكل منهجي ووفقًا للطرق التي تم إثباتها سابقًا.
يمكن مواصلة التعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة فيما يتعلق بمعرفة المعلومات المتاحة من خلال تطبيق SANAD، ثم بناء عملية لاحقة لاستخراج البيانات من تطبيق SANAD.
ومن أجل التقليل إلى أدنى حد من زيادة الشمول للسكان الأردنيين، ينبغي مواصلة المفاوضات مع إدارة الإقامة والحدود بشأن بيانات مراقبة الحدود. وفي الوقت الراهن، يمكن تلقي المعلومات على مستوى تجميعي، واستناداً إلى ذلك، يمكن تقييم إمكانية زيادة أو نقص الشمول. ومع ذلك، من أجل الحصول على العدد الصحيح من المقيمين في الأردن في وقت معين، هناك حاجة إلى بيانات على المستوى الفردي/الشخصي.
وفقًا للخطط الحالية، سيتم إجراء التعداد القادم للسكان والمساكن في عام 2025. في الوقت الحالي، لا توجد إمكانيات واقعية لاستبعاد جمع البيانات الميدانية وذلك لأن تغطية السجلات المتاحة وجودتها غير معروفين. لم يتم إجراء أي تفحص للجودة حتى الآن، والوقت لإجراء تقييم الجودة المناسب محدود للغاية قبل وقت التعداد - حتى لو تم تأجيل التعداد إلى عام 2026.
بناءً على هذه الحقائق، يجب جمع بيانات تعداد 2025 باستخدام جمع ميداني كامل. ومع ذلك، يمكن استخدام البيانات المستمدة من السجلات، وخاصة من سجل الأحوال المدنية، في عمليات التحقق من الجودة و/أو الملء المسبق. حتى لو لم يحن الوقت بعد للاستخدام الكامل للسجلات في تعداد السكان لعام 2025، فلا ينبغي إضاعة فرصة تقييم جودة السجل. ولا مناص من أن يؤدي التحول إلى الإحصاءات القائمة على السجلات بالكامل إلى انقطاع في السلسلة الزمنية، وفي هذه الحالة تتيح مقارنة واسعة النطاق لبيانات السجلات والبيانات التي تجمع بشكل تقليدي فرصة لفهم التغيير وتساعد أيضاً على تطوير أساليب إنتاج إحصائية قائمة على السجلات.
ويوصى بمقارنة البيانات على المستويين التجميعي والفردي، على سبيل المثال، بشأن مكان إقامة السكان، والتقسيم الإقليمي، والأنشطة. وقبل إجراء التعداد، كانت إحدى إمكانيات تقييم تغطية بيانات السجل وجودتها هي مقارنة البيانات المستمدة من السجلات بالبيانات المستمدة من مسح القوى العاملة. ومع ذلك، فإن هذا يعني أنه سيتعين على مسح القوى العاملة جمع الرقم التعريفي للعناصر المشمولة بالمسح، وهو رقم لم يُطلب حالياً أثناء المقابلة للإجابة على الاستمارة.
ويمكن تحديد هدف طويل الأجل يتمثل في إجراء تعداد سكاني قائم تماماً على السجلات في عام 2035، يهدف عن قصد إلى زيادة استخدام بيانات السجلات، مثلاً فيما يتعلق بالإحصاءات السنوية وبالتقييمات المستمرة لجودة بيانات السجلات. وبالإضافة إلى ذلك، تتمثل إحدى إمكانيات تعزيز استخدام السجلات في إنشاء سجل إحصائي للتعليم يستند إلى بيانات تعداد عام 2025. بعد ذلك، يتم تحديث السجل سنويًا بناءً على المعلومات المستقاة من مصادر البيانات الإدارية. ووفقاً لهذا النموذج، أنشئت مثلاً سجلات إحصائية للتعليم في بلدان الشمال الأوروبي. إن إنشاء نموذج إنتاج إحصائي قائم على السجلات يجعل من الممكن إنتاج بيانات التعداد أيضًا سنويًا، وليس كل عشر سنوات فقط.

الملحق 1: الإطار المرجعي

الإطار المرجعي

JO 21 ENI ST 01 22 مشروع التوأمة الممول من الاتحاد الأوروبي

المعيار 1:
خارطة طريق(خطة) لوضع نظام متكامل للبيانات الإدارية في الأردن
من خلال تنفيذ مشاريع تجريبية تتعلق بسجلات إحصاءات الأعمال والإحصاءات السكانية

النشاط 1.3.2:
أفضل الممارسات لإدماج البيانات الإدارية في عملية الإنتاج الإحصائي
التاريخ: 16 – 19 يناير

المحتويات

قائمة الاختصارات 2
0. الهدف والنتائج الإلزامية للمعيار.....3
الهدف
النتائج الإلزامية ومؤشرات الإنجاز لكل عنصر فرعي
1. الاستنتاجات (الدروس المستفادة) الناجمة عن تقييم الوضع الحالي.....5
2. هدف النشاط.....5
3. المخرجات المتوقعة من النشاط.....5
4. المشاركون.....5

الخبراء من الدول الأعضاء (لفترة قصيرة)
خبراء دائرة الإحصاءات العامة
أصحاب المصلحة (الجهات المعنية)
فريق مشروع التوأمة
5. الموارد.....
6
6. الأجندة الإجمالية
.....6

الملحق A: برنامج النشاط
الملحق B: المشاركون
الملحق C: طبيعة الوضع الحالي في الأردن لاستخدام البيانات الإدارية في مجال الإحصاءات السكانية (عرض تقديمي PPT)
الملحق D: التقرير لمهمة تقييم نظام البيانات الإدارية المتكامل في الأردن

قائمة الاختصارات

Beneficiary Country BC
الدولة/الجهة المستفيدة
Department of Statistics DoS
دائرة الإحصاءات العامة
European Statistical System ESS
النظام الإحصائي الأوروبي

Member State MS
الدولة العضو
Resident Twinning Advisor RTA
مستشار التوأمة المقيم
Short Term Expert STE
الخبير لفترة قصيرة
Terms of Reference ToR
الإطارات المرجعية

0. الهدف والنتائج الإلزامية للمعيار

الهدف
خارطة طريق(خطة) لتطوير نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن من خلال العمل على مشاريع تجريبية بشأن سجل إحصاءات الأعمال وتعزيز الإحصاءات السكانية

نظراً لأن تطوير نظام متكامل للبيانات الإدارية يعتبر مشروع طويل الأجل، فإن التركيز الرئيسي لمشروع التوأمة سينصب على مشاريع تجريبية محددة يمكن أن يتصدى فيها استخدام السجلات الإدارية للتحديات الرئيسية التي تواجهها حالياً دائرة الإحصاءات العامة، وتشكل هذه المشاريع التجريبية الخطوات الأولى في تنفيذ خطة (خارطة طريق) للنظام الإحصائي الأردني من خلال توفير نموذج لتوسيع نطاق استخدام البيانات الإدارية عبر النظام الإحصائي الأوسع نطاقاً بمرور الوقت؛ وعلى وجه الخصوص، ستركز المشاريع التجريبية لمشروع التوأمة على وضع سجل إحصائي للأعمال وتحسين نوعية الإحصاءات السكانية.

وبالإضافة إلى تحسين التقديرات السكانية، يمكن أن تسهم البيانات الإدارية أيضا في تحسين نطاق استمارة التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2025، وبالتالي تحرير الموارد في دائرة الإحصاءات العامة.

سيبحث هذا العنصر الفرعي الكيفية التي يمكن بها للسجلات الإدارية أن توفر بيانات مصدرية جديدة لتحسين رصد تدفقات السكان وتحركاتهم عبر المحافظات والبلديات. وسيتم تنفيذ مشروع تجريبي لتقييم كيفية الجمع بين البيانات الإدارية (مثل البيانات الواردة من دائرة الأحوال المدنية والجوازات) وبيانات الدائرة مثل تعداد السكان لتعزيز الإحصاءات السكانية. قد يرغب مشروع التوأمة في استكشاف مصادر بيانات أخرى غير البيانات الإدارية - على سبيل المثال، يقوم مصرف تنمية المدن والقرى (CVDB) بتجميع البيانات على مستوى المناطق الصغيرة حول تحركات السكان.
قد تساعد البيانات الإدارية حول السمات السكانية أيضًا في استبدال البيانات التي يتم جمعها حاليًا في التعدادات السكانية. سيقيم هذا العنصر الفرعي كيف يمكن للبيانات الإدارية أن تساعد في تأطير استمارة التعداد لعام 2025، مع التركيز بشكل خاص على إمكانية تحرير الموارد في دائرة الإحصاءات العامة.
تم إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي الأردني لعام 2030 2030 Jordan Economic Modernization Vision ، التي من خلالها تم تحديد مصطلح "الأردن الذكي-smart Jordan " كواحد من ثماني محركات النمو لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي؛ يتضمن Smart Jordan سبع قطاعات تعتبر البيانات واحدة منها. ويشير ذلك إلى توجه وطني لضمان وجود مصادر ثابتة وموثوقة البيانات، ونظم إحصائية قوية تسهم في وضع السياسات في الوقت المناسب وعلى أساس مستنير، ومن المتوقع أن يكون أحد الإجراءات التي سيتم اتباعها هو تحويل دائرة الإحصاءات العامة الأردنية إلى مركز إحصائي وطني تفاعلي.

ينقسم المعيار 1 إلى خمسة عناصر فرعية (نتائج إلزامية)، ولكل عنصر فرعي مؤشران إلى أربعة مؤشرات إنجاز (هذه المهمة متعلقة بالنتائج الإلزامية 1.1 و1.3)

النتائج الإلزامية ومؤشرات الإنجاز لكل عنصر فرعي

الجدول 1: *النتائج الإلزامية ومؤشرات الإنجاز لكل عنصر فرعي للمعيار 1: نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن*

المؤشر	النتائج الإلزامية من وثيقة مشروع التوأمة
المؤشر A.1.1: إعداد مخزون(قائمة) لمتغيرات البيانات الإدارية والبيانات الوصفية الداعمة المفصلة **المؤشر B.1.1:** إعداد خارطة طريق(خطة) أولية لإدراج البيانات في نظام متكامل	**1.1:** إعداد قائمة(مخزون) للبيانات الإدارية المتعلقة بالأعمال والأسر وخريطة طريق(خطة) إرشادية لإدراجها في نظام متكامل
المؤشر A.1.2: تم تحديد مصادر البيانات الإدارية وتقييمها ووضع خطة لدمجها مع معلومات تعداد المنشآت في سجل إحصاءات الأعمال **المؤشر B .1.2:** إعداد وثائق عن هياكل قواعد البيانات والامتثال للمعايير والتصنيفات الإحصائية (ISIC، Rev 4 .... إلخ)، واستخدام المعرفات المشتركة وما إلى ذلك. **المؤشر C.1.2:** تفحص الكيفية التي يمكن من خلالها الاستفادة من سجل إحصاءات الأعمال في المجالات الإحصائية الاخرى في دائرة الإحصاءات العامة	**1.2:** مشروع تجريبي لوضع استراتيجية لإدماج مصادر البيانات الإدارية لأغراض إنشاء سجل إحصاءات الأعمال

المؤشر A.1.3: تم إعداد قائمة(مخزون) لمصادر البيانات وتقييمها ووضع خطة عمل لإدماجها في الإحصاءات التي تنتجها دائرة الإحصاءات العامة **المؤشر B.1.3:** تم تطوير منهجية لدمج البيانات الإدارية **المؤشر C.1.3:** الوثائق المعدة بشأن المعايير الإحصائية، والتصنيفات، والمعرفات، المحددات، إلخ. **المؤشر D.1.3:** مراجعة كيف يمكن للبيانات الإدارية أن تساعد في صياغة استمارات التعداد السكاني 2025	**1.3:** تنفيذ مشروع تجريبي حول كيفية استخدام السجلات الإدارية لتعزيز الإحصاءات السكانية وتحديث إطار صياغة استمارة التعداد السكاني لعام 2025
المؤشر A.1.4: مراجعة البنية التحتية التقنية لعمليات نقل البيانات وخطة العمل المعدة على أساس النتائج الإلزامية 1.1 و1.2 أعلاه. **المؤشر B.1.4:** تم الاتفاق على مذكرات تفاهم بين دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات الشريكة **المؤشر C.1.4:** اتفاقية بشأن المعايير والتصنيفات والمعرفات الإحصائية وما إلى ذلك بين دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات الشريكة. **المؤشر D.1.4:** مراجعة عمليات تدفق البيانات داخل دائرة الإحصاءات العامة	**1.4:** وضع استراتيجية لضمان تدفق البيانات بين دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات النظيرة على أساس مستمر للمشاريع التجريبية المذكورة أعلاه
المؤشر A.1.5: تم إعداد وثائق تفصيلية حول المعايير الإحصائية والتصنيفات والمعرفات وما إلى ذلك. **المؤشر B.1.5:** سيتم توفير برامج تدريبية وورشات عمل شاملة لموظفي دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات الشريكة **المؤشر C.1.5:** تعزيز الدور القيادي لدائرة الإحصاءات العامة في ضمان تطبيق المعايير الإحصائية المناسبة عبر النظام الإحصائي الأردني	**1.5:** تنفيذ برامج التدريب وتطوير المواد التدريبية داخل دائرة الإحصاءات العامة ومع المؤسسات الشريكة حول استخدام السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية، بناء على المشاريع التجريبية المذكورة أعلاه

1. الاستنتاجات (الدروس المستفادة) الناجمة عن تقييم الوضع الحالي

في سبتمبر 2022، قام خبراء الدول الأعضاء من الدنمارك وفنلندا بمهمة تقييم للوضع الحالي لاستخدام البيانات الإدارية حول الإحصاءات الاجتماعية في الأردن. ويرد العرض التقديمي الذي قدمه خبراء الدائرة في الملحق C ويرد تقرير المهمة في الملحق D.

وباختصار، استنتج الخبراء ما يلي:

- يوجد رقم تعريفي مميز للأشخاص في مصادر إدارية مختلفة، غير أنه لا يتم جمعه أو استخدامه في أي مسوح تجريها دائرة الإحصاءات العامة، وبالتالي يتعذر الآن الجمع بين البيانات المستمدة من السجلات الإدارية والمسوح.
- قامت دائرة الإحصاءات العامة بالتواصل مع ستة من أصحاب البيانات الإدارية، من بينهم:
  - دائرة الأحوال المدنية والجوازات، وزارة الصحة وإدارة التأمين الصحي أتاحت الوصول إلى بياناتها
  - تم الاتفاق مع مؤسسة الضمان الاجتماعي، لكن لم يتم تلقي البيانات بعد
  - لم تكتمل/تنته المفاوضات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التعليم ودائرة قاضي القضاة
  - ترد البيانات من دائرة الأحوال المدنية والجوازات وإدارة التأمين الصحي يومياً إلى مديرية تكنولوجيا المعلومات التابعة لدائرة الإحصاءات العامة، وتحصل الإدارات الإحصائية الأخرى على عينة من البيانات لتفحصها بدقة أكثر
  - لا يشمل سجل دائرة الأحوال المدنية والجوازات سوى المواطنين الأردنيين ولضمان نجاح عملية إنتاج الإحصاءات المتعلقة بالسكان المقيمين في الدولة، ستكون هناك حاجة أيضاً إلى بيانات عن الأجانب (غير الأردنيين) التي يتم تخزينها في سجل إدارة الإقامة والحدود.
  - ويشكل سجل المباني والمساكن عنصرا أساسيا في النظام الإحصائي القائم على السجلات. ومع ذلك، فإن سجل المباني لا يوجد الآن إلا في عمان، لذا فإن إنشاء السجل الوطني للمباني والمساكن سيكون خطوة حاسمة نحو إحصاءات متكاملة قائمة على السجلات.

2. هدف النشاط

يتمثل الهدف من هذا النشاط:

- وضع منهجية لتوحيد المصطلحات المتعلقة بمصادر البيانات الإدارية في دائرة الإحصاءات العامة ومع مالكي البيانات الإدارية

- دراسة نوعية/جودة البيانات الإدارية التي تتلقاها دائرة الإحصاءات العامة
- عملية وأساليب تعزيز السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية بين مقدمي البيانات
- وضع مذكرات تفاهم مع أصحاب البيانات الإدارية
- ما هي أهم الجوانب التي ينبغي إدراجها في استمارة تعداد السكان
- الصياغة الأولية للبيانات الإدارية المتاحة لتعداد السكان
- كيفية تنظيم وإنشاء قواعد بيانات تستند إلى السجلات (مكان الإقامة وكيفية تحديد مكانه)، وبيانات التعليم... إلخ.

3. المخرجات المتوقعة من النشاط

- تقرير النشاط
- الفهم المشترك لأفضل الممارسات لإدماج البيانات الإدارية في عملية الإنتاج الإحصائي
- الشروع في صياغة البيانات الإدارية المتاحة لتعداد السكاني لعام 2025

4. المشاركون

الخبراء من الدول الأعضاء (الفترة قصيرة):

- **السيدة كايا روتسالاينن (فنلندا)**

تتمتع السيدة روتسالاينن بخبرة تزيد عن 20 عاماً في تخطيط وتطوير النظم الإحصائية القائمة على السجلات واستخدام السجلات الإدارية في تجميع الإحصاءات، كما لديها خبرة في مجال تعداد السكان والمساكن واستخدام البيانات المستمدة من السجلات الإدارية والجمع بينها.
ساهمت السيدة روتسالاينن بكتابة: A Handbook of Principles and Practices using Administrative and Secondary Sources for Official Statistics
البريد الإلكتروني: Kaija.Ruotsalainen@stat.fi

- **السيدة ميلدا شليكوتي شيشتوكيبيني، مستشار في قسم الإحصاءات السكانية(لتوانيا)**

تتمتع السيدة شيشتوكيبيني بخبرة تزيد عن 20 عاماً في مجال الإحصاءات الاجتماعية. منذ عام 2016 كانت السيدة شيشتوكيبيني مسؤولة عن: أ) تنسيق العمل المنهجي المتعلق بالتحضير لتعداد عام 2021 القائم على السجلات، ب) تنسيق إنشاء المستودع(Warehouse) المتكامل لبيانات الإحصاءات الاجتماعية، ج) تنسيق وضع منهجيات لتقدير متغيرات التعداد استناداً إلى مصادر إدارية مختلفة، د) مسائل سرية البيانات، هـ) إدارة جودة البيانات.
البريد الإلكتروني: milda.slickute@stat.gov.lt

- **السيد ستيفان ديتريش، رئيس قسم التعداد (ألمانيا)**

يتمتع السيد ستيفان ديتريش بخبرة تزيد عن 20 عاماً في مجال الإحصاءات الرسمية.
البريد الإلكتروني: stefan.dittrich@destatis.de

خبراء دائرة الإحصاءات العامة

- السيد صفوت ردايدة، رئيس قسم البيانات الإدارية وملف الفقر
- السيد محمد العمري، موظف في قسم البيانات الإدارية
- السيدة لينا الجزازي، موظفة في قسم البيانات الإدارية
- السيدة فاطمة عوامرة، رئيس قسم دخل ونفقات الأسرة
- السيدة سناء المومني، إحصائي في قسم دخل ونفقات الأسرة
- السيدة فضة عنانبة، موظفة في قسم الإحصاءات السكانية
- السيدة منار الجخ، موظفة في قسم الإحصاءات السكانية

فريق مشروع التوأمة

- **المهندس محمد خلف،** مدير وحدة التنمية المستدامة في دائرة الإحصاءات العامة ونظير مستشار التوأمة المقيم
- **السيدة شارلوت نيلسن،** مستشار التوأمة المقيم
- **الآنسة حلا العبدلات،** مساعد مستشار التوأمة المقيم
- **الآنسة زينة عميرة،** المساعد اللغوي لمستشار التوأمة المقيم

5. الموارد

سيتم توفير خدمات الترجمة التحريرية والشفوية في جميع مراحل النشاط؛ لذلك يرجى إبقاء الجمل قصيرة إلى متوسطة الطول عند الحديث مما يسمح للمترجم بتقديم ترجمة دقيقة.

*جميع الملفات والمستندات سيتم إرسالها إلى جميع المشاركين في النشاط قبل، أثناء، وبعد انتهاء المهمة/النشاط.

سيتم عقد النشاط في قاعة الاجتماعات (الطابق الأول-دائرة الإحصاءات العامة) ويتوفر جهاز عرض ومواد مكتبية أخرى.

6. الأجندة الإجمالية

- **اليوم 1:** الفهم المشترك لأفضل الممارسات لإدماج البيانات الإدارية في عملية الإنتاج الإحصائي
- **اليوم 2:** كيفية تنظيم وإنشاء قواعد بيانات تستند إلى السجلات
- **اليوم 3:** صياغة البيانات الإدارية المتاحة لتعداد عام2025
- **اليوم 4:** الموجز والاستنتاجات

الملحق 2: برنامج المهمة

الموضوع	الوقت	المكان	التاريخ
الترحيب، برنامج الأسبوع (السيد صفوت الردايدة والسيدة شارلوت نيلسين)	09:00 – 10:00	قاعة الاجتماعات – الطابق الأول	الاثنين 16يناير 2023
الجهة المستفيدة: لمحة عامة عن إحصاءات السكان والأسر في الأردن – الحالة، الاحتياجات والتحديات	10:00 – 10:30		
استراحة قهوة	10:30 – 10:45		
الدولة العضو: إدماج البيانات الإدارية في عملية الإنتاج الإحصائي لإحصاءات السكان والأسر في فنلندا (السيدة كايا روتسالاينن)	10:45 – 11:15		
الدولة العضو: إدماج البيانات الإدارية في عملية الإنتاج الإحصائي لإحصاءات السكان والأسر في لتوانيا (السيدة ميلدا شليكوتي شيشتوكيبني)	11:15 – 11:45		
الدولة العضو: إدماج البيانات الإدارية في عملية الإنتاج الإحصائي لإحصاءات السكان والأسر في ألمانيا (السيد ستيفان ديتريش)	11:45 – 12:15		
استراحة الغداء	12:15 – 13:15		
الدولة العضو والجهة المستفيدة: تلخيص أفضل الممارسات لإدماج البيانات الإدارية في عملية الإنتاج الإحصائي	13:15 – 15:00		
الدولة العضو: الموجز والاستنتاجات من اليوم 1	09:00 – 09:30	قاعة الاجتماعات – الطابق الأول	الثلاثاء 17يناير 2023
الدولة العضو: مقدمة لدراسة جودة السجلات السكانية والأسرية وتنظيمها والحفاظ عليها - الجزء 1 (السيدة كايا روتسالاينن)	09:30 - 10:30		
استراحة قهوة	10:30 – 10:45		
الدولة العضو: مقدمة لدراسة جودة السجلات السكانية والأسرية وتنظيمها والحفاظ عليها - الجزء 2 (السيدة كايا روتسالاينن)	10:45 – 12:00		
استراحة الغداء	12:00 – 13:00		
الدولة العضو والجهة المستفيدة: تحديد كيفية تنظيم وإنشاء قواعد بيانات تستند إلى السجلات في الأردن	13:00 – 15:00		
الدولة العضو: الموجز والاستنتاجات من اليوم 2	09:00 – 09:30	قاعة الاجتماعات – الطابق الأول	الأربعاء 18يناير2023
الدولة العضو: مقدمة عن التعداد السكاني الهجين – الجزء 1(السيد ستيفان ديتريش)	09:30 – 10:30		
استراحة القهوة	10:30 – 10:45		
الدولة العضو: مقدمة عن التعداد السكاني الهجين – الجزء 2(السيد ستيفان ديتريش)	10:45 – 12:00		
استراحة الغداء	12:00 – 13:00		
الدولة العضو والجهة المستفيدة: تحديد كيفية عمل تعداد سكاني هجين في الأردن	13:00 – 15:00		
الدولة العضو: الموجز والاستنتاجات من اليوم 3	09:00 – 09:30	قاعة الاجتماعات – الطابق الأول	الخميس 19يناير2023
الدولة العضو والجهة المستفيدة: تلخيص النتائج وتحديد الخطوات التالية التي يجب اتباعها	09:30 - 12:00		
استراحة الغداء	12:00 – 13:00		
الدولة العضو والجهة المستفيدة: عرض الإنجازات المحققة على الإدارة	13:00 – 13:30		
استراحة القهوة	13:30 – 13:45		
الدولة العضو والجهة المستفيدة: تقييم المهمة والملاحظات الختامية	13:45– 15:30		

الملحق 3: الأشخاص الذين تم الالتقاء بهم

سيتم تقديم قائمة محدثة من قبل فريق مشروع التوأمة بعد المهمة:

- السيد صفوت ردايدة، رئيس قسم البيانات الإدارية وملف الفقر
- السيد محمد العمري، موظف في قسم البيانات الإدارية
- السيدة لينا الجزازي، موظفة في قسم البيانات الإدارية
- السيدة فاطمة عوامرة، رئيس قسم دخل ونفقات الأسرة
- السيدة سناء المومني، إحصائي في قسم دخل ونفقات الأسرة
- السيدة فضة عنانبة، موظفة في قسم الإحصاءات السكانية
- السيدة منار الجخ، موظفة في قسم الإحصاءات السكانية
- السيدة شارلوت نيلسين، مستشار التوأمة المقيم
- الآنسة زينة عميرة، المساعد اللغوي لمستشار التوأمة المقيم
- الآنسة حلا العبدلات، مساعد مستشار التوأمة المقيم